التحالف الدولي: غاراتنا قتلت بالخطأ 229 مدنياً

دي ميستورا للمعارضة: اقرؤوا موقف أمريكا حول مصير الأسد

تهجير مقاتلي الوعر

قوات النظام السوري

مقتل 20 عنصراً من قوات النظام السوري باشتباكات في ريف حماة الشمالي

مهجرو الوعر يصلون إدلب وقصف جوي يستهدف المحافظة

عواصم – «وكالات»: نقلت مصادر دبلوماسية عن المبعوث الأممي لسوريا ستيفان دي ميستورا أنه طلب من المعارضة السورية ضرورة قراءة الموقف الأميركي الذي ينص على أن الأولوية في سوريا هزيمة داعش وليس مصير الأسد.

«لا تطلبوا البحث في مصير الأسد...» هذه كانت رسالة المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا لأطراف المعارضة السورية، بحسب مصادر دبلوماسية.

المبعوث الأممي ذكّر المعارضة بضرورة قراءة الموقف الأميركي جيدا. وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، صرح أن مصير الأسد سيحدده الشعب السوري، وقد سبقه تصريح آخر للسفيرة الأميركية في الأمم المتحدة، التي كشفت أن أولوية بلادها لم تعد تركز على إسقاط رئيس النظام، رغم أنه يشكل عائقا للحل.

وهذا ما تبنّاه البيت الأبيض أيضاً، أما المعارضة السورية فردت على موقف واشنطن بتجديد التأكيد عدم قبولها بأي دور مستقبلي للأسد.

من جانب اخر افادت قيادة التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في بيان، السبت، ان التحالف تسبب «على الأرجح» بمقتل 229 مدنيا منذ بدء هجومه في 2014.

ولا تشمل هذه المعطيات عشرات الضحايا الذين سقطوا بعد سلسلة ضربات للتحالف، خصوصاً في 17 مارس استهدفت الشطر الغربي من مدينة الموصل في العراق.

وأورد بيان قيادة التحالف انه حتى نهاية فبراير الفائت، قتل 229 مدنيا «على الأرجح» وفي «شكل غير متعمد» منذ اغسطس 2014 في عمليات للتحالف الذي يتألف من دول عدة وتقوده الولايات المتحدة.

وخلال تلك الفترة، شن التحالف 42 ألفاً و89 عملية قصف في سوريا والعراق ضد تنظيم داعش.

وأوضحت القيادة ان 43 حادثاً وقعت في العراق وسوريا لا تزال موضع تحقيق لتحديد عدد الضحايا والمسؤولية المحتملة للتحالف.

وسبق ان أعلن محافظ الموصل نوفل حمادي ان «إكثر من 130 مدنيا» قتلوا في قصف استمر أياما عدة على حي الجديدة في غرب الموصل في إطار إسناد جوي للقوات العراقية التي تشن هجوماً منذ نوفمبر لاستعادة المدينة.

وأقر الجنرال الأميركي ستيفن تاونسند الثلاثاء بأن التحالف «أدى دورا على الأرجح» في مقتل هؤلاء المدنيين، لكنه نبه إلى أن عوامل أخرى قد تفسر انهيار المبنى الذي كان فيه المدنيون.

من جهة أخرى أعلن قائد في فصائل المعارضة السورية المسلحة أمس الأحد، صد هجوم شنته القوات الحكومية والمسلحون الموالون لها على بلدة حلفايا في ريف حماة الشمالي وسط سوريا.

وقال القائد إن «(الثوار) قتلوا أكثر من 20 عنصراً وأصابوا حوالي 42 آخرين من قوات النظام والميليشيات المساندة لها اليوم الأحد، خلال هجوم على مدينة حلفايا بريف حماة الشمالي».

وأضاف القائد، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنه «بعد تكبيد القوات المهاجمة خسائر كبيرة بالأرواح والعتاد، تراجعت تلك القوات وردت بقصف صاروخي ومدفعي وغارات جوية على المنطقة».

وكانت القوات الحكومية استعادت مطلع الأسبوع الماضي السيطرة على مناطق عديدة في ريف حماة الشمالي والغربي بعد أكثر من ألف غارة جوية.

من جانب اخر أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن قافلة المهجّرين من مقاتلي المعارضة السورية وعائلاتهم في حي الوعر بمدينة حمص، وصلت إلى محافظة إدلب.

وأكدت مصادر وصول عشرات الحافلات التي تحمل نحو 1900 من مقاتلي الفصائل وعوائلهم، إلى منطقة قرب بلدة معرة مصرين في ريف إدلب الشمالي، بعد أن خرجت من حي الوعر وفق اتفاق لإنهاء الحصار.

واستقبلت منظمات إغاثية محلية المهجرين، حيث تم توزيعهم على مخيم قرب معرة مصرين، ليتم توزيعهم لاحقا على قرى وبلدات أخرى في الريف والمدينة.

وتعد هذه أول دفعة تصل من حي الوعر إلى إدلب، فيما تعد ثالث دفعة يتم تهجيرها من الحي بموجب الاتفاق الذي يشمل أكبر عملية تهجير قسري في سوريا.

في سياق متصل، نفذت طائرات النظام غارات استهدفت أماكن في منطقة سهل الروج الواقعة في الريف الجنوبي لمدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي، ولم ترد معلومات عن وقوع خسائر بشرية.

كما قصفت أماكن في منطقة كنيسة نخلة وأطراف قرية الشغر، ما تسبب في مقتل شخص وإصابة عدة آخرين بجراح.

وقتلت امرأة في قصف على منطقة الغسانية بريف جسر الشغور، كذلك قصف طائرات حربية مناطق في سرمدا بريف إدلب الشمالي، ومناطق أخرى قرب بابسقا القريبة من الشريط الحدودي.

محكمة مصرية تؤكد بطلان حكم أوقف نقل تبعية تيران وصنافير للسعودية

القاهرة – «وكالات»: قالت مصادر قضائية ومحامون إن محكمة القاهرة للأمور المستعجلة أكدت بحكم جديد أصدرته أمس الأحد بطلان حكم قضائي أوقف نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر إلى السعودية.

وكانت مصر والسعودية وقعتا في أبريل الماضي اتفاقية لترسيم الحدود البحرية نقلت تبعية الجزيرتين الواقعتين في مدخل خليج العقبة إلى السعودية، وفي وقت لاحق أصدر القضاء الإداري حكما نهائيا باستمرار السيادة المصرية على الجزيرتين وهو الحكم الذي أكدت محكمة الأمور المستعجلة بطلانه.

وقال مقيم الدعوى، المحامي أشرف فرحات التي صدر فيها حكم القضاء المستعجل إنه طلب في دعواه تنفيذ حكم نهائي سبق أن حصل عليه من محكمة القاهرة للأمور المستعجلة وإن المحكمة قضت بالاستجابة لطلبه.

وأضاف أن «محكمة الأمور المستعجلة قالت في منطوق الحكم الذي صدر اليوم في إشارة إلى حكم المحكمة الإدارية العليا القاضي باستمرار السيادة على تيران وصنافير إنها قبلت دعوى التنفيذ الموضوعية وعدم الاعتداد بحكم القضاء الإداري لانعدامه».

وقال فرحات في أكثر من دعوى أقامها أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة لإبطال حكم القضاء الإداري إن اتفاقية ترسيم الحدود عمل من أعمال السيادة التي لا يجوز للقضاء نظرها.

ولكن المحامين الذين أقاموا دعوى إبطال اتفاقية ترسيم الحدود أمام القضاء الإداري يقولون إن القضاء مختص بنظر مثل هذه الاتفاقية لأنها تضمنت التنازل عن جزء من إقليم الدولة وهو ما يحرمه الدستور.

وقالت الحكومة المصرية إن السعودية طلبت من مصر بعد نحو عامين من قيام إسرائيل حماية الجزيرتين وإنها أبرمت معها اتفاقية لردهما في إطار ترسيم الحدود، ويرفض كثير من المصريين حجة الحكومة لنقل تبعية الجزيرتين للمملكة.

والحكم الذي صدر اليوم قابل للاستئناف أمام دائرة أخرى في محكمة القاهرة للأمور المستعجلة.

وقال فرحات إن «هذا الحكم يتيح لمجلس النواب مناقشة اتفاقية ترسيم الحدود التي أحالتها إليه الحكومة وذلك على أساس سقوط المانع الذي كان يمثله حكم المحكمة الإدارية العليا».

وقال أحد مقيمي دعوى القضاء الإداري، خالد علي في صفحته على «فيس بوك» معلقا على حكم القضاء المستعجل الذي صدر إنه «غطاء قضائي لمجلس النواب لمناقشة الاتفاقية»، ووصف السعي لدى القضاء المستعجل للتمرير الاتفاقية بأنه محاولة يائسة لخلق شرعية زائفة لاتفاق يتضمن تنازلا عن أرض مصرية.

وقال أحد مقيمي دعوى إبطال اتفاقية ترسيم الحدود أمام القضاء الإداري، المحامي علي أيوب متحدثا عن حكم اليوم «سندرس أسباب الحكم وسنحدد ما إذا كنا سنتقدم باستئناف من عدمه».

وأقامت الحكومة دعوتين أمام المحكمة الدستورية العليا ضد حكم القضاء الإداري بانتظار صدور حكم تمهيدي فيهما خلال الشهور المقبلة، وكان آلاف المصريين قد شاركوا خلال أبريل في مظاهرات احتجاجا على الاتفاقية.

مصر: حكم بإعدام وجدي غنيم شنقاً في انتظار مصادقة المفتي

وجدي غنيم

القاهرة – «وكالات»: أحالت محكمة جنايات القاهرة أمس الأحد، أوراق القيادي الإخواني والمتطرف الهارب وجدي غنيم، إلى المفتي المصري، طلبا لمصادقته على الحكم بإعدامه شنقا، مع متهمين إثنين، من أصل 7 متهمين معه، في القضية المعروفة باسم خلية وجدي غنيم.

وحسب تقارير إعلامية مصرية، فإن المحكمة عينت 29 أبريل تاريخا للنطق بالحكم في القضية.

وتتهم نيابة أمن الدولة العليا غنيم والمتورطين معه بإنشاء جماعة أسست على خلاف أحكام القانون، تزعمها وجدي غنيم، هدفها تعطيل أحكام الدستور والقانون، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

واتهم غنيم أيضا بزعامة «جماعة تدعو إلى تكفير الحاكم، وشرعية الخروج عليه، وتغيير نظام الحكم بالقوة، والاعتداء على أفراد القوات المسلحة والشرطة ومنشآتهما، واستباحة دماء المسيحيين، ودور عبادتهم، واستحلال أموالهم».

القوات المسلحة تعلن سيطرتها التامة على جبل الحلال بشمال سيناء

مصر: حركة إخوانية تعلن مسؤوليتها عن تفجير أمام مركز تدريب للشرطة

صور موقع الحادث وفقا لبيان حركة لواء الثورة الإخوانية المسلحة

القاهرة – «وكالات»: أعلنت حركة «لواء الثورة» التابعة للجان النوعية المسلحة داخل جماعة الإخوان المسلمين بالقاهرة، والموالية لجبهة «الكماليون»، مسؤوليتها عن التفجير الذي وقع أمس الأول، أمام أحد مراكز التدريب التابعة لوزارة الداخلية المصرية، بمدينة طنطا بمحافظة الغربية.

وأشارت الحركة في بيان لها، أنها نفذت الهجوم «قصاصا لدماء 4 قتلى من عناصر خلايا اللجان النوعية، استهدفتهم الداخلية الشهر الماضي، وثارا لأهالي قرية البصارطة بمحافظة دمياط، التي يقطن بها عدد كبير من عناصر الإخوان، وتم اقتحامها من قبل قوات الأمن المصري الأيام الماضية».

واستبقت وزارة الداخلية إعلان «لواء الثورة» ببيان رسمي، قالت فيه إن العدد الإجمالي للمصابين بلغ 16 مصابا منهم 13 من الشرطة وثلاثة مدنيين تصادف وجودهم في المكان، وتم نقل جميع المصابين لتلقي العلاج، ولم يشر بيان الداخلية لوقوع أية خسائر في الأرواح، عكس ما ذهب إليه البيان المنسوب للواء الثورة.

وأضاف البيان أن الفحص الفني أثبت أن التفجير وقع عن طريق عبوة ناسفة مزروعة داخل دراجة بخارية، وقامت قوات الشرطة بتطويق المكان وتمشيط المنطقة لتأمينها.

وكانت حركة «لواء الثورة»، التابعة للجان النوعية الإخوانية المسلحة، قد كشفت منذ أيام، عن بعض من تدريبات عناصرها في مناطق صحراوية، وهي مرتدية زيا عسكريا خاصا بالقوات المسلحة المصرية، وتقوم بالتدريب على تنفيذ العمليات المسلحة ضد قوات الجيش والشرطة، واستهداف الشخصيات العامة، في إطار مواجهاتها للنظام المصري.

ونشرت الحركة فيديو مسجل مدته 9 دقائق، لتدريب عناصرها، عبر قناتها الخاصة على «يوتيوب»، تحت مسمى «فرسان الجنة»، وضحت فيه طرق تدريب عناصره على استعمال السلاح، وضرب النار، في أحد الوديان الصحراوية، والقفز في مساحات واسعة، وطرق فك وتركيب المتفجرات، والمفرقعات، ووضعها في أماكن الاستهداف.

وظهر في فيديو «لواء الثورة»، عبد الله هلال، ورجب أحمد علي، وهما من العناصر التي تمت تصفيتها أخيرا في مواجهات مع الأجهزة الأمنية على مدار الأيام الماضية، وفقا لبيان وزارة الداخلية المصرية التي أكدت مقتلهما في عمليات ملاحقة وتبادل لإطلاق النار مع جهاز الشرطة في محافظة الإسماعيلية.

وكانت مصادر أمنية كشفت، الحصول أخيراً على معلومات هامة متعلقة بكيانات اللجان النوعية الإخوانية المسلحة، التي نفذت على مدار الأشهر الماضية عدة عمليات إرهابية في صفوف قوات الجيش والشرطة المصرية.

وأضافت أن قطاع الأمن الوطني وجد جهاز «لاب توب»، أثناء قيامة بإلقاء القبض على أحد العناصر الخطرة، والمنتمي للجان النوعية المسلحة، محملاً عليه التفاصيل الكاملة للهياكل التنظيمية لهذه اللجان المسلحة، والعناصر المنتمية لها، وأماكن التدريبات التي يتم فيها تجهيز العناصر، والتخطيط للعمليات الإرهابية، وأهم المخططات التي تنوي تنفيذها خلال المرحلة المقبلة.

وكشفت أن قطاع الأمن الوطني وجد على الجهاز، ملفات تفصيلية كاملة عن قيادات الداخلية المصرية، والقوات المسلحة بأسمائهم الحقيقية والحركية، ودرجاتهم الوظيفية، وعناوين منازلهم، ومعلومات عن أسرهم وتحركاتهم، إضافة إلى مصادر تمويل هذه اللجان النوعية المسلحة، وعمليات اتصالهم بنقاط خارج البلاد يتلقون التعليمات منها فيما يخص العديد من العمليات المسلحة ضد صفوف قوات الأمن المصري.

وأوضحت أن إدارة التقنية الفنية بوزارة الداخلية قامت بتفريغ محتويات الجهاز، والتي ضمت أيضا الكثير من المراجع المتطرفة والعسكرية التي يتم من خلالها التأصيل الشرعي لتكفير رجال قوات الجيش والشرطة واستباحة دمائهم وأموالهم، والإجازة الشرعية للمواجهات المسلحة مع قوات الأمن المصري، والمراجع العسكرية التي يتم بها تدريب عناصر هذه اللجان النوعية المسلحة على التعامل مع المتفجرات وتصنيعها، وطرق الاستهداف والاغتيالات.

وأوضحت المصادر، أن اللجان النوعية المسلحة داخل الإخوان قامت بتدريب عناصرها على مصطلحات جهادية خاصة مثل تكتيكات حرب العصابات، ومفاهيم الكمائن، والإغارة على الخصوم، بهدف تحفيزهم تجاه المواجهات المسلحة مع الدولة المصرية، عقب إلقاء القبض على الكثير من أفراد اللجان خلال المرحلة الأخيرة والتضييقات الأمنية على عناصر الإخوان داخل القاهرة.

من جانب آخر أعلن المتحدث العسكري، العقيد أركان حرب، تامر الرفاعي، جهود قوات الجيش الثالث في فرض السيطرة الكاملة على جبل الحلال وتطهير الكهوف والمغارات، والقضاء على العديد من التكفيريين والقبض على آخرين وضبط كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمعدات.

وأشار البيان إلى أن الجيش الثالث الميداني يعد أحد صروح العسكرية المصرية بتاريخها المجيد حيث كان قرار إنشائه مواكبا لإعادة تنظيم القوات المسلحة عام 1968، واستطاع رجاله العظام تحقيق مهامهم المكلفين بها بكفاءة عالية خلال معارك الاستنزاف وحرب أكتوبر المجيدة وكانت لهم العديد من البطولات والتضحيات التي سجلها التاريخ العسكري المعاصر.

وأكد قائد الجيش الثالث الميداني، اللواء أركان حرب محمد رأفت الدش، خلال الجولة التي نظمتها إدارة الشؤون المعنوية لوفد كبير من الشخصيات الإعلامية والمحررين العسكريين إلى منطقة جبل الحلال بوسط سيناء، أنه في إطار توجيه القيادة السياسية لدحر الإرهاب وتطهير سيناء من كافة العناصر الإرهابية، وبصدور الأوامر من القيادة العامة للقوات المسلحة باقتحام وتطهير جبل الحلال نظرا لحجم التهديدات الموجودة به، فقد تم التخطيط للعملية على عدة مراحل.

وقال إن المرحلة الأولى هي مرحلة تجميع المعلومات بالتعاون مع الأجهزة الأمنية وأهالي سيناء الشرفاء الذين يعملون يدا بيد مع قواتهم المسلحة، وتم حصر المعلومات الكاملة عن جبل الحلال والمسارب والدروب المؤدية إليه وأماكن تمركز وانطلاق العناصر التكفيرية به، وتدقيق الدراسات الطبوغرافية لطبيعة الجبل والتي تعتبر فريدة من نوعها، فجبل الحلال يمتد لمسافة 60 كم من طريق الحسنة - بغداد وحتى قرية أم شيحان. وبعمق 20 كم تقريبا، ويتميز من الناحية الغربية له بالأرض ذات الفروق الرملية الكثيفة التي يصعب سير العربات بها، ومن الجنوب ذات المنحدرات الحادة التي يصعب الدخول بها بواسطة المركبات ومن الشرق امتداده مع جبل ضلفة بمثل عائقا للمناورة، ومن الشمال هو الطريق الذي يمكن القوات التي تبدأ هجومها منه والذي به العديد من الوديان الممتدة داخل جبل الحلال.

وأضاف أن المرحلة الثانية للعملية بدأت بفرض الحصار الشامل لطرق الاقتراب المؤدية للجبل من خلال الكمائن والارتكازات الأمنية، وإحكام السيطرة الكاملة على مداخل جبل الحلال من جميع الاتجاهات بفرض منع دخول الإمدادات داخل جبل الحلال ونفاد المخزون الاستراتيجي لدى العناصر التكفيرية وإجبارهم على مواجهة القوات أو الاستسلام.

وأوضح قائد الجيش الثالث أنه حين حانت ساعة الصفر تم دفع 9 مجموعات قتال كل مجموعة مسئولة عن قطاع داخل الجبل بمهمة تمشيط كل شبر داخل الجبل والقتال مع العناصر التكفيرية، ولمدة 6 أيام متواصلة استمر أبطال الجيش الثالث الميداني في أعمال التمشيط والقتال مع العناصر التكفيرية وفي منظومة متكاملة بين القوات القائمة بالهجوم ونيران المدفعية والحماية الجوية المستمرة من القوات الجوية، وقد أسفرت أعمال التمشيط والمداهمات عن مقتل 18 تكفيريا، والقبض على 31عنصرا آخرين خلال تبادل لإطلاق النيران مع القوات.

وأشار إلى أنه تم العثور على ميادين رماية يتدربون عليها بأشكال تشبه أشكال الرماية وأماكن تشبه الكمائن الخاصة بقواتنا للتدريب على اقتحامها، وتدمير 3 عربات و6 دراجات نارية، كما تم اكتشاف 24 كهفا و8 مغارات عثر بداخلها على مخازن الذخيرة والأسلحة بكميات هائلة ونظارات الميدان التي تستخدم في المراقبة ورصد قواتنا ونظارات الرؤية الليلية، و29 دراجة نارية معدة للتفخيخ ومخازن تضم العديد من العبوات الناسفة المعدة للاستخدام وكميات كبيرة مثل (c4- الانفو- نترات الأمونيوم) بالإضافة إلى ورش لتصنيع دوائر النسف وماكينات لحام والمعدات المكملة لها التي تستخدم في صنع العبوات الناسفة، كما تم العثور على 8 نقاط وقود تستخدم كاحتياطيات استراتيجية لإمداد عناصرهم التكفيرية بالوقود، ومخازن تحتوى على كميات من مواد الإعاشة والمهمات والملابس الخاصة بالعناصر التكفيرية.